

روح الدين يقترح تخفيض قيمة الأراضي الممنوحة لأهالي خيطان الجنوبي

لأهالي خيطان الجنوبي البالغة 15000 دينار كويتي بواقع 5000 دينار كويتي تصبح قيمة القسمية 10000 دينار كويتي فقط على أن يتحمل كل مواطن تكاليف إزالة الانتقاض التي تخص قسيمته

قبل تسليمهم أبنونات البناء، ولما كان ذلك سوف يتسبب في مزيد من التأخير و يلحق الضرر بأصحاب القسامم الذين طال انتظارهم قرابة خمس سنوات، لذا فإنني أقدم بالاقترح برغبة بتخفيض قيمة الأراضي الممنوحة

أراض للمواطنين في منطقة خيطان الجنوبي، وحتى تاريخ هذا الاقتراح لم يتم تسليم أهالي المنطقة أبنونات البناء ونمى إلى علما أن سبب التأخير هو وجود انخفاض على الأراضي المخصصة لهم ما يستدعي إزالتها

أعلن النائب د. حمد روح الدين عن تقدمه باقتراح برغبة، في شأن تخفيض قيمة الأراضي الممنوحة لأهالي خيطان الجنوبي، قال في مقدمته ما يلي:

تم الإعلان في عام 2017 عن تخصيص

5 نواب يقترحون خفض ساعات العمل لـ «أم الأبطال»



جانب من جلسة سابقة

الحماية القانونية اللازمة حتى نهاية مرحلة الطفولة وبحكم ضعف الطفل وقلة حيلته فإن المجتمع والأسرة ومؤسسات الدولة كافة مسؤولة عن رعايته وحمايته. وترسيخاً لنصوص الدستور التي أولت رعاية خاصة للطفل وتنفيذاً للمعاهدات الدولية التي أبرمتها دولة الكويت بشأن حقوق الطفل، حيث نص الدستور في مادته التاسعة على ” أن الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون مكانها ويحوي أوامرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة ”. كما نصت المادة العاشرة على أن ” ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي.”.

وإنشاقاً من هذه المبادئ الأخلاقية والاجتماعية التي يحرص الدستور عليها كجزء من كيان المجتمع الكويتي، جاء هذا التعديل على القانون وتحدد ساعات العمل للأمة العاملة لكي تتمكن من رعاية الطفل وترتيب بيتة صحيحة، وتأكيداً لواجبات الدولة والمجتمع والأسرة إزاء توفير المتطلبات الخاصة للطفل وتوعيته وضمان حقوقه وعدم المساس بها وفقاً لأحكام هذا القانون

ونصت المذكرة الإيضاحية على أن الدستور الكويتي اهتم بالأسرة والطفل إذ نص في المادة (9) منه على أن ” الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون مكانها، ويحوي أوامرها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة ” كما نصت المادة (10) من الدستور ذاته على أن ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي. تأكيداً بالاعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء الأسرة وبحقوقهم المتساوية، وإيماناً بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره والرغبة بالر في الاجتماعي ورفع مستوى الحياة من دون أي نوع من أنواع التمييز، وتأكيداً أن للطفولة الحق في رعاية وحماية خاصتين وبأن الأسرة باعتبارها هي اللبنة الأساسية الأولى في المجتمع لنمو الأطفال ينبغي أن تولي لها رعاية خاصة لتتمكن من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها وإذ ينبغي للطفل أن ينشأ في بيئة عائلية في جو من الاهتمام والرعاية والراحة وتربيه بروح المثل الأعلى. وبسبب عدم النضج البدني والعقلي للطفل فإنه يحتاج إلى إقرار تشريعات خاصة توفر له

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون بتعديل المادة (55) من قانون رقم 21 لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب د. صالح المطيري وخالد العتيبي ود. بدر الملا ود. عبد العزيز الصقيعي، وشعيب الموزيري بخفض ساعات العمل للأمة العاملة التي تقوم برعاية طفلها وتحديد ساعات العمل من 8:30 إلى 12:30 للفترة الصباحية وتخفيض ساعتين للفترة المسائية، ولا يترتب على ذلك أي تخفيض في الأجر.

ونص الاقتراح على ما يلي: المادة الأولى: تستبدل بنص المادة 55 من القانون رقم 21 لسنة 2015 المشار إليه النص التالي:

يكون للأمة العاملة التي تقوم برعاية طفلها تحديد ساعات العمل من 8:30 إلى 12:30 للفترة الصباحية وتخفيض ساعتين للفترة المسائية، ولا يترتب على ذلك أي تخفيض في الأجر.

مادة ثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء-كل فيما يخصه-تنفيذ هذا القانون.

المطيري: سن التشريعات الهادفة لحماية الأسرة مطالب شرعي ودستوري



صالح المطيري

قال النائب د. صالح المطيري إن تفعيل دور حماية الأسرة مطلب شرعي، من خلال سن التشريعات الداعمة انطلاقاً من أسس دستورية، وأوضح المطيري في تصريح بالمرکز الإعلامي بمجلس الأمة أن الدستور الكويتي اهتم بالأسرة والطفل ونص في مادته التاسعة على أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ويحفظ القانون مكانها ويحوي أوامرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة.

وبين أنه من هذا المنطلق تقدم وعدد من النواب باقتراح بقانون لتعديل المادة 55 من القانون رقم 21 لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل يقضي بخفض ساعات العمل للأمة العاملة التي تقوم برعاية طفلها.

وأضاف إن التعديل ينص على تحديد ساعات العمل للأمة العاملة التي تقوم برعاية طفلها من الساعة 8.30 صباحاً إلى الساعة 12.30 ظهراً، وإن كان العمل في الفترة المسائية يتم خفض ساعتين من ساعات العمل من دون أن يترتب على ذلك أي تخفيض في الأجر.

وأشار إلى أن الاقتراح يهدف إلى منح حيز من الوقت للأمة العاملة الكويتية لرعاية أسرتها، مبيناً أن العبرة ليست بعدد ساعات العمل وإنما بالإنتاجية

القطان يسأل عن لائحة «مؤسسة البترول» بشأن تكويت «عقود المقاولين»



د. محمد الفارس



علي القطان

وانعكاساته على مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها.

–ما الإجراءات التي اتخذتها مؤسسة البترول الكويتية بهدف استقطاب وتأهيل العمالة الكويتية للعمل في القطاع النفطي الخاص؟

–ما البرامج التخصصية التي يسعى إلى تحقيقها القطاع النفطي الخاص في عقود المقاولين عبر مؤسسة البترول الكويتية لإحلال العمالة الكويتية في الأعمال النفطية محل العمالة الأجنبية؟ مع تحديد التخصصات التدريبية والبرامج التي تؤهل العمالة الوطنية للعمل بالشركات النفطية.

–كم من المتوقع أن يصل عدد المؤهلين من العمالة الكويتية في التخصصات النفطية التي يحتاج إليها هذا القطاع خلال السنوات الخمس المقبلة من خلال عقود المقاولين؟

وجه النائب د. علي القطان سؤالاً إلى وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، نص على الآتي: الاستفسار عن خطة توظيف الكويتيين بنظام عقود المقاولين الذي يتم العمل به حالياً لدى مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: – صورة ضوئية من اللائحة التنفيذية لقرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية بشأن تكويت العمالة الوطنية في نظام عقود المقاولين، مع شرح مدى التزام المؤسسة والشركات التابعة لها باللائحة.

–بيان الفرق بين عدد ونسبة التكويت والتكلفة المالية قبل تطبيق نظام عقود المقاولين وبعد أن بدأ تطبيق هذا النظام، مع بيان الاستفادة من تطبيق هذا النظام

الشاهين: اعتزاز كبير بالدور الكويتي الداعم للقضية الفلسطينية



اسامه الشاهين

أكد عضو مجلس الأمة النائب أسامة الشاهين الاعتزاز “الكبير” بالدور الكويتي الداعم للقضية الفلسطينية.

وقال النائب الشاهين على هامش مشاركته في المؤتمر الرابع لرابطة (برلمانيون لأجل القدس) المنعقد في العاصمة التركية أنقرة إن ما تقوم به دولة الكويت أميراً و برلماناً وحكومة وشعباً سواء من خلال الجانب الرسمي التقني أو العمل الخيري أو ما يقوم به البرلمان والحكومة الكويتية المتضامنة ”ينصب خلف هذه القضية». وأشار الشاهين الذي يشغل أيضاً منصب عضو الهيئة الإدارية بالرابطة إلى أن المؤتمر يبحث سبل تبادل التجارب وتفعيل دور البرلمانات لخدمة القضية الفلسطينية.

وذكر أن التجربة الكويتية كانت ولا تزال محل اهتمام ونظر لافتا إلى أن الوفد الكويتي ستكون له مداخلات في دور الروابط الإقليمية وأيضاً في دور فقرة تسمى المنبر البرلماني.

وكشف عن أن مدينة إسطنبول ستستضيف اجتماعاً لاتحاد برلمانات دول منظمة التعاون الإسلامي في التاسع من ديسمبر المقبل لترتيب جداول أعمال البرلمانات الإسلامية موضعاً عن جميع الملفات ستركز على القضية الفلسطينية لتكون القضية الأولى.

وبين أن هذه الرابطة تضم برلمانيين مناصرين للقضية الفلسطينية من شتى أنحاء العالم ومن مختلف الأديان والجنسيات حيث يشارك حالياً في المؤتمر أكثر من 100 برلماني يمثلون أكثر من 40 دولة.

وأضاف إنه كان من المفترض مشاركة 75 دولة والفي نائب حالي وسابق في المؤتمر بيد أن انتشار فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) حال دون حضور البقية.

وأشاد برعاية واحتضان البرلمان التركي لفعاليات هذا المؤتمر مشدداً على عمق الصداقة المتينة والثقة بين البرلمانيين والشعبيين الكويتي والتركي.

تركيا غسان الزاوي والنائب السابق عبدالله فهاد.

وكان رئيس البرلمان التركي مصطفى شينطوب أكد في كلمة بافتتاح المؤتمر الرابع لرابطة (برلمانيون لأجل القدس) في وقت سابق اليوم أن حل قضية مدينة القدس المحتلة يعد مفتاح استقرار الشرق الأوسط.

الاتحاد الوطني للموظفين احتفل بعودة البراك والطاحوس

البراك: يجب استقطاع نسبة من أرباح التأمينات الاجتماعية وتوزيعها على المتقاعدين



البراك والطاحوس وبعض الحضور

الطاحوس: الشعب الكويتي حزام الظهر وفي وقت الشدة تجده دائماً

ولذلك أي عمل أو خريطة طريق يجب أن يكونا من خلال وثيقة عبدالله السلام، أما خلاف هذا الأمر والله لن يتقدم خطوة وسيعود خطوات إلى الوراء بشكل كبير.

لذلك إن أراد رئيس مجلس الوزراء أن يعمل هو أو غيره، فعليه أن يحترم الدستور لذلك المرحلة القادمة مرحلة مهمة وحساسة وتكليف صاحب السمو له يجب أن يقدر، وعليه أن يتحمل المسؤوليات بشكل مباشر وصاحب السمو في حديثه قبل أيام أكد على احترام الدستور وعلى محاربة الفساد، وهذا أيضاً ما نحن نشده ونشيد به..

محاربة الفساد

وأكد أن «محاربة الفساد يجب أن تكون بشكل جاد وفعلي وأن تطول كل رؤوس الفساد وأن يكون بمسطرة واحدة، فالفاقد فاسد، أياً كان شيئاً أو تاجراً أو مواطناً، يجب أن يحاسب ولا مجال للمجاملة على حساب الكويت، وهذا الفساد يجب أن يتوقف، فالفاقد الآن أصبح منظماً في كل مؤسسات الدولة ومخيفاً، لذلك هناك مسؤولية

وجودنا بين إخواننا وربعنا يسعدنا، بعد المكمة الأميرية في العفو عن المهجرين في الخارج، في قضية دخول المجلس وهذا ملف قد طوي، وهناك ملفات مستطوى في المرحلة القادمة لعدد كبير من المهجرين، وهذا الحق الدستوري الذي استخدمه صاحب السمو ليس غريباً عليه، فهو أمير العفو والذي من خلال هذه اللفتة أفرح شعباً كاملاً».

خريطة طريق المرحلة القادمة

وأضاف الطاحوس : الشعب الكويتي حزام الظهر، وفي وقت الشدة تجده، وهذا الموقف ليس غريباً على أبناء الشعب الكويتي. أما في ما يتعلق بالوضع السياسي، فهناك دعوة وجهها الأمين العام لحركة حشد النائب السابق مسلم البراك للقوى الوطنية المعارضة لرسم خريطة طريق للمرحلة القادمة، وهناك لقاء للم شمل المعارضة الوطنية في المرحلة القادمة وهذا سيعتبر جزءاً من العمل الذي نقوم به.»

وتابع على رئيس مجلس الوزراء أن يعلم أن أول شيء يجب عليه أن يحترم الدستور، والممارسات الخاطئة دستورياً غير مقبول،

رياض عواد

بمناسبة عودته والنائب السابق خالد الطاحوس إلى أرض الوطن في ديوان نائب رئيس اتحاد الموظفين ورئيس نقابة التعليم العالي الدكتور خالد حسين البراك الدوسري

أكد النائب السابق مسلم البراك أهمية الحرص على المتقاعدين، وإقرار قانون يضمن استقطاع جزء من أرباح المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ليوزع عليهم، وضرورة معالجة مرتبات الموظفين، بما يتناسب مع الأسعار وفق ما فرضه القانون على الحكومة.

ورداً على استئلة الإعلاميين، قال البراك «نتنى أن تكون المرحلة القادمة مرحلة بناء الكويت بكل المعايير».

وأضاف «اعتقد أن رفاهية المواطن يجب أن تكون بما يتناسب مع الوضع المالي للكويت، وأنا بحكم كوني كنت نائباً أعرف حجم الصناديق الاستثمارية الموجودة والهائلة، والتي والله لو تحط ريعها على أرض الكويت لتحول هذا التراب إلى ذهب».

ولفت إلى أن المتقاعدين جزء كبير من هذا الشعب، فيجب الحرص الكامل عليهم، وعدم شعورهم بالمعاناة، واستقطاع نسبة من أرباح التأمينات الاجتماعية وتوزيعها عليهم، وهذا الأمر يجب أن يطرح بقانون، وأن يبادر الإخوة في مجلس الأمة بطرح هذا القانون ومناقشته وإقراره، حتى تكون الحالة المعيشية مستقرة بالنسبة للمتقاعدين.

وكذلك بالنسبة لمعالجة أوضاع رواتب الموظفين أيضاً هي أمر مهم، ويجب ألا ينسى، ويجب أن يكون في الاعتبار، لأن القانون يطلب من السلطة التنفيذية أن تراجع مستوى الأسعار، وتكون المرتبات بما يتناسب مع هذا المستوى، فأيضاً هذه مسؤولية ملقاة على عاقل السلطين التنفيذية والتشريعية».

وأشار إلى أن الاتحاد الوطني للموظفين عليه مسؤوليات كبيرة، ونأمل أن يكون بيننا جلسات وتقاوم وإبداء الرأي وجهات النظر، لحالة تلمس طبيعة احتياجات المجتمع الكويتي بكل اتجاهاته، معرباً عن شكره لديوان البراك على التجمع الطيب، وداعياً إلى اجتماع عمل مع الاتحاد لبحث ما يريده الشعب الكويتي.

بدوره، قال النائب السابق خالد الطاحوس،